الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الإسلامية

عنوان البحث

دور البنوك الإسلامية في مكافحة غسيل الأموال

إعداد

تمارا سمير علي عليان

المشرف

الدكتور مجدي غيث

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في

المصارف الإسلامية

الفصل الدراسي الثاني 2019/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أبي الحنون... مثلي الأعلى في الحياة، الذي علّمني وتعب في تربيتي.

إلى أمي العطوفة... إلى أطهر قلب في الحياة، من علّمتني العطاء والكرم، وغمرتني بحنانها.

إلى إخوتي... سندي في هذه الحياة.

إلى أخواتي... نور وبهجة القلب.

إلى أصدقائي... أصدقاء الدرب.

إلى كل من يحبني ويدعو لي بالخير.

أهديكم بحثي المتواضع وأدعوا الله أن ينال إعجابكم.

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام في قسم المصارف الإسلامية على ما قدموه من تلقين العلم للطلاب، وعلى كل معلومة وجهد بذلوه معنا خلال السنوات الدراسية.

وأخص بالذكر دكتوري ومشرفي الدكتور الفاضل مجدي غيث على جهده وتعبه معي خلال مسيرتي الدراسية.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشكر	د
قائمة المحتويات	ه-و
الملخص	ز
المقدمة	8-11
مشكلة البحث	8
أهداف البحث	8
أهمية البحث	8
الدراسات السابقة	9-10
منهج البحث	10
خطة البحث	11
المبحث الأول: تعريف غسيل الأموال	12
المطلب الأول: تعريف المال	12
المطلب الثاني: تعريف غسيل الأموال	13
المطلب الثالث: سبب تسمية غسيل الأموال	14
المبحث الثاني: مراحل وطرق جريمة غسيل الأموال	15
المطلب الأول: نشأة ومراحل غسيل الأموال	15-18
المطلب الثاني: طرق غسيل الأموال	18-23

المبحث الثالث: دور الجهات الرقابية في مكافحة غسيل الأموال	24
المطلب الأول: آثار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني	24-26
المطلب الثاني: دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال	27-30
المطلب الثالث: دور إدارة الإمتثال في البنوك الإسلامية في مكافحة غسيل الأموال	30-34
المطلب الرابع: التشريعات القانونية في الأردن لمرتكبي غسيل الأموال	34-36
الخاتمة	37
النتائج والتوصيات	37-38
قائمة المصادر والمراجع	39

الملخص

تعتبر الأموال العصب الرئيسي في اقتصاد أي دولة، حيث يتم استخدام الأموال في جميع مناحي الحياة، حتى أصبح يتم استخدامها في جوانب غير شرعية وغير قانونية، فظهر مصطلح غسيل الأموال وهو عبارة عن عملية يلجأ إليها المجرمون للتغطية على منبع ومصدر الأموال التي يحصلون عليها، حيث تعتبر جريمة منظمة ومقصودة؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مصطلح غسيل الأموال، وما هي الأساليب التي يلجأ إليها مرتكبي هذه الجريمة، وكيف يقومون باستغلال المؤسسات المالية للتوصل إلى غاياتهم في إخفاء هذه الجريمة عن الجهات الرسمية المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال.

بالإضافة إلى ذكر بعض القوانين الأردنية في مكافحة غسيل الأموال، وبيان دور البنك المركزي وغيره في مواجهة هذه الجريمة والتصدي لها، والتعرف على التأثيرات السلبية التي تؤول إليها هذه الجريمة.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في الخاتمة؛ لعل أهم نتائجها كان توعية الناس عن ماهية غسيل الأموال، والتعرف على الجهود الرسمية الأردنية المسؤولة عن مكافحة هذه الجريمة.

بالإضافة إلى أن البحث يوصي بأهمية الاهتمام بالموظفين في البنوك الإسلامية الأردنية؛ بإعطائهم الدورات التدريبية التي تخص موضوع غسيل الأموال، وتوصية أصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في العملة الوطنية بدلاً من الاستثمار في العملات الأجنبية.

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعد جريمة غسيل الأموال جريمة اقتصادية وسياسية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني. فهي عبارة عن أموال يتم اكتسابها بطرق غير شرعية ومحرمة ليتم غسلها كما تمت تسميتها هكذا لتتحول فيما بعد إلى أموال نظيفة وذات مصدر مشروع، فهي مرتبطة بتجارة المخدرات والأسلحة والرقيق وغيرها من الأعمال غير المشروعة. فمع تطور استخدام التكنولوجيا والانترنت وتطور الأعمال المصرفية أصبحت هناك طرق كثيرة للحصول على أموال طائلة غير مشروعة لا سيما غسيل الأموال. فأصبحت الحاجة إلى مكافحته من قِبل الجهات المسؤولة والرسمية ضرورة اقتصادية واجتماعية للبلاد.

ومن هنا يسعدني أن أقدم لكم بهذا البحث المتواضع نبذة عن هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في محاولتها الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بغسيل الأموال؟ وسبب تسميته بهذا الاسم؟
2. ما هي المراحل والطرق التي تمر بها عملية غسيل الأموال؟
3. ما هي الفترة الزمنية لظهور غسيل الأموال؟
4. كيف تتم مكافحة غسيل الأموال من قِبل الجهات الرسمية في البنوك؟
5. ما هي التشريعات القانونية في الأردن لمرتكبي غسيل الأموال؟
6. ما هي آثار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تعريف غسيل الأموال، وبيان سبب تسميته.
2. بيان المراحل والطرق التي تمر بها عملية غسيل الأموال.
3. بيان نشأة وظهور غسيل الأموال.
4. بيان دور الجهات الرسمية والمسؤولة في مكافحة غسيل الأموال.
5. بيان التشريعات القانونية الأردنية لمرتكبي غسيل الأموال.
6. بيان آثار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح المقصود من غسيل الأموال، وتوضيح المراحل والطرق التي تمر بها هذه العملية، وتوضيح دور الجهات الرسمية من البنك المركزي وإدارة الإمتثال في البنوك في آلية مكافحة غسيل الأموال، وتوضيح التشريعات القانونية الأردنية لمرتكبي غسيل الأموال، وتوضيح تأثير غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: عبد الرحمن، حامد عبد اللطيف عبد الرحمن، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 1433-2012 م .

تناولت الدراسة مفهوم غسل الأموال، حيث بينت أحكام جريمة غسل الأموال، والأساليب لارتكاب هذه الجريمة، حيث بينت هذه الدراسة الخصائص التي ميزت جريمة غسيل الأموال عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى، حيث أن مصادر غسيل الأموال تكون حصيلة مشاريع غير مشروعة وغير قانونية مثل المخدرات، الرشوة، الاحتيال، وغيرها.

وبينت أيضا أثر عملية غسل الأموال على الدخل القومي، ومعدل التضخم، وعلى قيمة العملة الوطنية، أخيراً فقد وضحت دور الشرطة في مكافحة غسيل الأموال.

ولم توضح الدراسة دور البنك المركزي في آلية مكافحة غسل الأموال، ولم تتطرق إلى ذكر دور إدارة الامتثال الموجودة في كل بنك، ولكنها ذكرت بشكل عام الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال.

الدراسة الثانية: الشرفات، طلال طلب الشرفات، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى مؤتمر تشريعات عمليات البنوك، 2002 م.

تناولت الدراسة ماهية جريمة غسل الأموال، حيث تناول الباحث كون عملية غسيل الأموال جريمة دولية ومنظمة والتركيز على هذا الجانب، وأيضاً تتطرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول بشكل عام ومختصر، حيث تتطرق إلى الأساليب التقليدية والتكنولوجية لغسيل الأموال، وأخيراً قام الباحث بذكر موقف التشريعات الأردنية من تجريم غسيل الأموال من خلال ذكر قانون المخدرات لسنة 1988 وقانون البنوك لسنة 2001.

حيث ركز هذا البحث على بيان أن غسل الأموال هي عبارة عن جريمة بحد ذاتها، وتم التطرق إلى الجانب الاقتصادي بشكل مختصر بينما بحثي يبين آثار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني بشكل مفصّل أكثر، ولم يتم التطرق إلى نتائج وتوصيات في هذا البحث.

الدراسة الثالثة: عنيزات، معتصم فلاح عنيزات، جريمة غسل الأموال ودور المصارف والبنوك في الأردن اتجاهها في ظل متغيرات اتجاه العاملين فيها، عمّان، 1434-2013 م ، الطبعة الأولى.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية غسل الأموال، ومراحله، وأساليبه، وخصائصه، وتتطرق الباحث إلى ذكر الجهود المبذولة لمكافحة جريمة غسل الأموال من قِبل الجهود الدولية، وبيان لجنة بازل-(1988)، واتفاقية فينا، والانتربول، وهيئة إدارة نظام SWIFT، وغيرها من المؤتمرات، وتتطرق إلى مكافحة غسل الأموال في الأردن بشكل عام.

ولم توضح الدراسة كيفية مكافحة غسل الأموال من قِبل البنك المركزي، وإدارة الامتثال، وأيضاً اكتفت الدراسة بذكر الآثار السلبية على الاقتصاد بشكل عام وعلى شكل نقاط دون الدخول في تفاصيل، وما يميز بحثي عن هذه الدراسة هو ذكر دور الجهات الرسمية المسؤولة في البنوك عن مكافحة غسل الأموال، وذكر الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني بشكل مفصّل أكثر.

الدراسة الرابعة: عيسى، أنس عبدالله هلال عيسى، دور أنظمة الامتثال الالكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف في ماهية غسل الأموال في القانون الأردني، والاتفاقيات الدولية، والتعريف الفقهي، وبينت مراحله، ومصادر الأموال غير المشروعة، وبينت الدراسة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في مكافحة غسل الأموال، حيث أكدت الدراسة على دور أنظمة الامتثال الالكتروني، والأعمال الالكترونية، وضوابط الرقابة على التطبيقات عند المعالجة الالكترونية للبيانات، حيث تم التركيز على الجانب الالكتروني في هذه الدراسة، وعلى أنظمة الرقابة جميعها.

وما يتميز به بحثي عن هذه الدراسة هو أنه لم يتم ذكر آثار غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، ولم يتم ذكر التشريعات القانونية في الأردن لمرتكبي جريمة غسيل الأموال.

منهجية البحث: اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي، حيث قمت باستقراء وتتبع ما يتعلق بالموضوع والمسائل، ووصفها كما هي في الواقع، ودراستها وتحليلها، بهدف الوصول إلى نتائج سليمة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وقسمت المباحث والمطالب على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف غسيل الأموال وسبب التسمية، ويشتمل على:

المطلب الأول: تعريف المال.

المطلب الثاني: تعريف غسيل الأموال.

المطلب الثالث: سبب تسمية غسيل الأموال.

المبحث الثاني: مراحل وطرق غسيل الأموال، ويشتمل على:

المطلب الأول: نشأة ومراحل غسيل الأموال.

المطلب الثاني: طرق غسيل الأموال.

المبحث الثالث: دور الجهات الرقابية في مكافحة غسيل الأموال، ويشتمل على:

المطلب الأول: آثار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال.

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية في متابعة غسيل الأموال (إدارة الامتثال).

المطلب الرابع: التشريعات القانونية في الأردن لمرتكبي غسيل الأموال.

المبحث الأول

تعريف غسيل الأموال وسبب التسمية

المطلب الأول: تعريف المال

الفرع الأول: المال لغةً[1]

المال: مصدر مول.

مول: المال: "معروف ما ملَكْته من جميع الأشياء".

"المال في الأصل ما يُملك من الذهب والفضة ثم أُطلق على كل ما يُقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم".

الفرع الثاني: المال شرعاً

"إن المال هو ما يمكن حيازته وإحرازه والانتفاع به انتفاعاً معتاداً"[2].

"المال: هو كل ما يتملكه الناس من نقد وعروض وحيوان وغير ذلك"[3].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (مول)، ج11، ص757، ط1، بيروت.
[2] شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، ص330، بيروت.
[3] ابن نجيم، البحر الرائق، باب زكاة المال، ج2، ص243، ط2، المكتبة الإسلامية، https://islamweb.net/ar/library/index.php?page=bookcontents&ID=234&idfrom=1033&idto=1040&flag=0&bk_no=29&ayano=0&surano=0&bookhad=0.

المطلب الثاني: تعريف غسيل الأموال

اصطلاحاً: "العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن هذه الأعمال غير القانونية وطمس هويتها بحيث يصعب في هذه الحالة التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال في حقيقتها ناتجة عن أعمال غير مشروعة أم لا"[4].

وقد عرفها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه: "كل فعل ينطوي على إبدال الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تمويه مصدرها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها المال أو اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استثمارها أو إيداعها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن أياً من هذه الأموال المتحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (4) من هذا القانون"[5].

المادة رقم (4) تنص على مادتين وهم :

- أي جريمة يكون معاقباً عليها بمقتضى التشريعات النافذة في المملكة أو الجرائم التي ينص عليها أي تشريع نافذ على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال.
- الجرائم التي تنص اتفاقيات دولية صادقت عليها المملكة على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال شريطة أن يكون معاقباً عليها في القانون الأردني.

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين غسيل الأموال بأنه: "تحريك النقد عبر قنوات معينة أو أموال أخرى يتم توليدها من نشاطات غير مشروعة من خلال مؤسسات مالية ومؤسسات أعمال مشروعة لإخفاء هذه الأموال"[6].

وترى الباحثة بأن غسل الأموال: هو عبارة عن عملية تدوير أو فلترة أو هيكلة للأموال التي تم الحصول عليها من قِبل استثمارات غير شرعية وغير قانونية كالمخدرات، والسرقة، وتجارة الأعضاء، لتصبح أموال نظيفة قابلة للتداول في الأسواق دون وجود عائق أمامها.

وفي نهاية هذه التعاريف أود القول بأن جميع هذه التعاريف تتفق بأن غسيل الأموال عبارة عن أموال يتم تحصيلها من مصادر غير مشروعة قانونياً أو شرعياً ولا سيما بأن المخدرات هي الأكثر شهرة عند الحديث عن هذه العملية، ولكن مع التطورات التكنولوجية دخلت العديد من الأعمال غير المشروعة في هذه العملية وسوف يتم ذكرها لاحقاً.

---

[4] عبدالله، نخبة الأقوال في مكافحة غسيل الأموال، ص7.
[5] قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رقم(46) ، لسنة 2007 وتعديلاته.
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/f84abe34-b5f9-4a9f-b2e2-459ded446c36.pdf.
[6] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مكافحة غسيل الأموال، ص4.

المطلب الثالث: سبب تسمية غسيل الأموال

"ظهر مفهوم غسيل أو تبييض الأموال في الولايات المتحدة الأميركية مع عصابات المافيا، آل كابون زعيم العصابات الذي قبض عليه عام 1931 والذي لم تستطع السلطات من أن تثبت التهرب الضريبي الذي كان يقوم به، بعد ذلك تبين بأن رجال المخدرات وتجارها كان يتبقى لهم آخر النهار قطع نقدية صغيرة ورقية أو معدنية فيستبدلونها بقطع كبيرة من بعض التجمعات السكانية ويضعونها في البنوك، ولكن قبل ذلك يغسلونها في المغاسل بواسطة المواد الكيماوية أو البخار من أجل إخفاء آثار المخدرات عنها لأنها كانت تتسخ من أيدي الأطفال الذين كانوا يوزّعون أكياس المخدرات"[7].

[7] بيضون، الرشوة وتبييض الأموال، ص95.

المبحث الثاني

مراحل وطرق غسيل الأموال

المطلب الأول: نشأة ومراحل غسيل الأموال

الفرع الأول: نشأة وتطور غسيل الأموال[8]

"يرجع تبييض الأموال إلى العمليات التي قام بها رجال العصابات في الصين القديمة حيث كانت التجارة والقوافل التجارية والأرباح الناتجة عنها تستخدم كطريقة لإخفاء أموال الجريمة في بلاط الحكام، ولإبعاد أعين الشرطة والسلطات عن الوصول إلى حقيقة الثروات لدى البعض الناتجة من العائدات التي كانت تتخذ من التجارة ستاراً لإخفاء أموال الجريمة خاصة جرائم السطو والاستيلاء على أموال الفلاحين".

"أما في العصر الحديث فترجع عمليات تبييض الأموال إلى سنة 1932 حيث بوشرت بشكل منظم بواسطة شخص يدعى Meyer Lansky كان يمثل حلقة الوصل بين المافيا الأمريكية والمافيا الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية وذلك لتسهيل دخول القوات البحرية للحلفاء لجزيرة صقلية ومن أجل ذلك كان يتم اللجوء إلى البنوك السويسرية من أجل إخراج النقود من الولايات المتحدة الأمريكية وإيداعها في بنوك سويسرا من خلال قروض وهمية. وبفضل هذه الأموال المعاد توجيهها استطاع إقامة مدينة لألعاب القمار في منطقة Las Vegas الأمريكية".

"وأيضاً تعد فضيحة ووترجيت التي كانت سبباً مباشراً في ظهور مصطلح تبييض الأموال لأول مرة على صفحات الجرائد خلال السبعينات - حالة نموذجية لجريمة غسل الأموال، فلم تكن فقط مجرد فضيحة سياسية، حيث اكتشف المحققون حيازة قليل من الدولارات التي تحمل أرقاماً متسلسلة فقاموا بتتبع هذه الأرقام، مما مكنهم من التعرف على مبالغ كبيرة تم غسلها بالتدوير والنقل لتصل إلى لجنة انتخاب الرئيس الأمريكي - المتهم في الفضيحة – كعمل يخالف القانون".

---

[8] التأصيل التاريخي لظاهرة تبييض الأموال.
https://maraje3.com/2009/08/%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84/.

الفرع الثاني: مراحل غسيل الأموال

إن عملية غسيل الأموال تمر بعدة مراحل حتى يتم تحويلها إلى أموال نظيفة وقانونية قابلة للتداول بالأسواق بدون وجود أي شبهة حولها، فهي تمر بثلاثة مراحل ولا سيما أن المرحلة الأولى هي المرحلة الأصعب على الإطلاق لأنه من خلالها سيتم إيداع النقود في البنوك، وسوف أتحدث عن كل مرحلة بالتفصيل إلى أن يتم الوصول إلى آخر مرحلة حتى يتم تداولها والعمل بها واستثمارها بشكل حر.

وترى الباحثة أن المراحل هي عبارة عن:

المرحلة الأولى وهذه المرحلة لها عدة مسميات منها الإيداع النقدي أو التوظيف أو الإحلال أو إدخال النقود في جهاز قانوني، كالجهاز المصرفي أو المؤسسات المالية، بمساعدة أحد الموظفين في المصرف أو من خلال طرق أخرى أيضاً كشراء الأصول كالذهب والعقارات أو إدخالها في عدة مشاريع كالأسهم أو السندات وغيرها، المهم أن تأخذ شكل آخر لها، وفي هذه الحالة يتم تكرار العملية لأكثر من مرة، حيث يقوم بشراء الأسهم لأكثر من مرة، أو أن يقوم بالاتجار بالعقارات بشكل مكرر من خلال شرائه أول عقار ومن ثم بيعه ومن ثم شراء غيره ومن ثم بيعه وهكذا، وفي هذه الحالة يصعب على المسؤولين تتبع مصادر هذه الأموال، وتسمى هذه المرحلة مرحلة التمويه أو التعتيم.

حيث يقوم أصحاب هذه الأموال ب إدخالها إلى عدة مصارف وعلى شكل مبالغ صغيرة، ومن الممكن إيداعها في عدة مصارف في عدة دول لا يوجد فيها قوانين صارمة ولا تساؤلات حول المبالغ الكبيرة "من أين لك هذا؟" مثل روسيا وسويسرا.

والمرحلة الثالثة وهي المرحلة الأخيرة ويكون فيها تجميع الأموال في مكان واحد، بحيث يتم دمجها في الأموال المشروعة التي تم الحصول عليها عند الدخول بعدة مشاريع كما ذكرت سابقاً، وفي هذه الحالة فإن أي جهة رسمية تقوم بالسؤال عن مصدر هذه الأموال يتم إخراج الأوراق والدفاتر الرسمية لهم من قبل أصحاب هذه الأموال، حيث يكون كل شئ بشكل رسمي وقانوني، وحتى يتم التمويه بشكل أكبر فإن أصحاب هذه الأموال يكونوا ملتزمين بدفع الضرائب للدولة بدون أي تهرب، وفي هذه الحالة يصعب تتبع مصدر هذه الأموال والوصول إلى حقيقتها.

المرحلة الأولى: مرحلة الإيداع أو الإيداع المكاني Placement

"وهي أخطر أنواع الخطوات، والتي تبدأ باختيار مكان تنفيذ العملية، حيث يتم إيداع مبلغ نقدي كبير Bulk of Cash من الأموال بشكل فعلي لتبدأ به عملية الغسيل وعادة ما تكون المبالغ المودعة من فئات صغيرة مختلفة، ويتم إيداعها على مراحل وفترات متتابعة، ومن أشخاص مختلفين، وفي حسابات فرعية، ويتم نقلها وتحويلها منها إلى حسابات تجميع جانبية، ثم إلى حسابات مركزية رئيسية، حتى تصل منها إلى حساب واحد.. وتتم هذه العمليات بدقة كاملة حتى يتم إيداع كامل المبلغ المراد غسله وتبييضه... وهذه الخطوة تعد من أهم الخطوات التي تحتاج

من عصابات الجريمة المنظمة إلى إيجاد العديد من السواتر النشاطية التي تبرز إيداع هذه الأموال، بهذه الصورة، وبهذا الحجم، وبهذه الفئات"[9].

"وقد لوحظ في الآونة الأخيرة، تزايد اللجوء إلى أسلوب تهريب النقد، وبكميات كبيرة، خاصة في البلدان التي تفرض قيوداً صارمة على نقل أو تحويل الأموال إلى الخارج، أو توجب الإبلاغ عن العمليات المالية التي تبلغ قيمتها حداً معيناً (قمت بسؤال البنك الإسلامي الأردني عن حد المبلغ الذي يتم سؤال العميل من أين أتى به وكان الجواب 10000 دينار). والجدير بالذكر أن تهريب النقد لا يعد - في حد ذاته – غسلاً للأموال بمعناه الفني الدقيق، وإن كان غالباً ما يرتبط به ويمهد له. كما يلاحظ – من ناحية أخرى – مرحلة الإيداع تعد، بصفة عامة، من أخطر مراحل غسل الأموال، وأكثرها حرجاً، بالنسبة للمنظمات الإجرامية، التي تكون أموالها – في هذه المرحلة – عرضة للهجوم، من جانب سلطات تنفيذ القانون، التي تكون لديها فرص أكبر، لكشف وتتبع هذه الأموال، من خلال المستندات والبيانات المسجلة بشأنها، في المؤسسات المالية، المصرفية وغير المصرفية، على السواء"[10].

المرحلة الثانية: مرحلة التعتيم أو التمويه Layering

"ويقصد بها قيام أصحاب الأموال القذرة بإجراء العديد من العمليات المصرفية على ودائعهم للفصل بين مصدرها الأصلي والحصيلة باستخدام إجراءات وعمليات مالية متعددة ومعقدة يترتب عليها التجهيل والتعتيم على المصدر غير المشروع للأموال مع تدعيم ذلك بالمستندات التي تساعد على تضليل الجهات الرقابية أو الأمنية"[11].

"وفي الغالب تتم مرحلة التمويه في أماكن بعيدة عن المكان الأصلي المتولد فيه الأموال غير المشروعة وذلك لسببين هما: نقل وإبعاد حصيلة هذه الأموال عن مصدرها الحقيقي ولضمان بقائها في أماكن بعيداً عن أعين الجهات الرقابية داخل الدولة التي تولدت فيها هذه الأموال"[12].

المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج أو الإدماج Integration

"وهي قمة الخداع، حيث يتم دمج الأموال القذرة التي تم غسلها وتبييضها بأموال أخرى شريفة طاهرة، لتشكل جزء من كل، وبالتالي يكون لها واجهة شريفة طاهرة نقية، تم تأسيسها بذكاء ودهاء وأعطى لها خصائص وصفات القوامة والاستقامة والعمل القويم... ومن ثم فإنها تكتسب أموالها الطائلة من خلال نشاطها المعتاد... ومن خلال العمليات التجارية المعتادة، ويتم دفع ضرائب عنها، وذكرها في إطار البيانات والقوائم المالية الدورية والختامية المنشورة والمتداولة، وبصفة خاصة قائمة المركز المالي، وقوائم الدخل، وحسابات الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر، وحسابات التشغيل والمتاجرة، ومن ثم إكسابها مصدراً شرعياً. وتهتم هذه الشركات بنشرها على نطاق واسع في الصحف العامة والمتخصصة، حتى يتم تقديم تفسير مفصل ومقنع لمصدر الأموال التي تم غسلها. وحتى تنجح عملية غسيل

---

[9] الخضيري، غسيل الأموال، ص55.
[10] طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال، ص9.
[11] عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، ص35.
[12] عيسى، أنس عبدالله هلال عيسى، دور أنظمة الامتثال الالكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص30.

الأموال، لابد من إيجاد حواجز وفواصل تحول دون تتبع مصدرها، وبمعنى آخر يتم اصطناع أدلة مغلوطة، وعمليات مزدوجة، وبيانات متضاربة، وإعدام البيانات الحقيقية التي قد توصل إلى المصدر الحقيقي لهذه الأموال، ومن ثم يتعين أن يكون من الصعب تعقبها أو تتبع مراحلها، ويستعين بذلك في عمليات إحكام السرية المصرفية، وصياغة تقارير مغلوطة من جانب الموظفين عن التحويلات التمويلية والمالية التي تتم حتى تصبح ضرورية لنجاح عمليات غسيل الأموال"[13].

ومن أساليب هذه المرحلة: "التصرفات العينية المختلفة عن طريق شراء عقارات أو المساهمة في مشاريع إنمائية أو قطاع السياحة أو شراء السلع الترفيهية باهظة الثمن أو شراء الشيكات النقدية القابلة للتداول كأوامر الدفع والشيكات المصرفية والسياحية"[14].

وبعد ذكر جميع المراحل التي تمر بها عملية غسيل الأموال، والتعرف إلى أهم مرحلة وهي مرحلة الإيداع، سيتم الآن ذكر طرق وآليات غسيل الأموال.

المطلب الثاني: طرق غسيل الأموال

إن غسيل الأموال يجني عائدات أرباح كبيرة جداً، وأن الهدف الرئيسي من غسيل الأموال هو تدوير الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة وإضافة الصفة القانونية لها، لذلك لابد من وجود أساليب وآليات لإضفاء الصفة الشرعية والقانونية على هذه الأموال، وتنقسم إلى قسمين: الطرق التقليدية، والطرق الحديثة لعمليات غسيل الأموال في البنوك.

وبناءً على ما سبق سأقوم بالشرح عن الأساليب بشكل سريع قبل الدخول بالتفاصيل. أولاً سأبدأ بالسؤال عما هو الأهم بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في المشاريع والتجارة غير المشروعة ألا وهو: عند الحصول على الأموال الطائلة من هذه الأعمال كيف سيقومون بتحويلها إلى نقود مشروعة وقانونية وقابلة للتداول، وما هي الآليات لاتباعها حتى يقوم صاحبها بالتبرير عن مصدر هذه الأموال إلى الجهات الرسمية والمسؤولة أو عند سؤال البنك عند إيداعها من أين حصل على هذه الأموال.

حيث ترى الباحثة أنه من أهم الأساليب الموجودة للتغطية على الأموال غير المشروعة خصوصاً في البلاد العربية هو القيام بشركة وهمية، يتم تسجيلها في السجل التجاري بشكل قانوني، ويتم دفع الضرائب بالتزام وبشكل مستمر دون التحايل على الحكومات، وأشهر هذه الشركات تقوم بإنشاء شركات للبيع والشراء فتكون تكلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع وبذلك تكون الأوراق رسمية وقانونية. ومن الممكن أيضاً الدخول في شراء وبيع اللوحات الفنية والتحف والأنتيكا، وذلك من خلال شرائها بسعر منخفض ومن ثم بيعها بسعر عالٍ جداً.

---

[13] الخضيري، غسيل الأموال، ص57.

[14] أبو داسر، عبدالله بن سعيد بن علي أبو داسر، جريمة تمويل عمليات غسل الأموال (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء - ، 1433 ه، ص85.

ومن أهم الشخصيات في التاريخ التي دخل اسمها في غسيل الأموال هو آل كابوني .

"آل كابوني: هو رجل أعمال وعضو في عصابة أميركية، اشتهر آل كابوني في نشاط تجارة الخمور في شيكاغو، في عام 1931 تم القبض على آل كابوني بتهمة التهرب الضريبي من قِبل السلطات الفيدرالية، قدم آل كابوني الكثير من التبرعات للجمعيات الخيرية فكان محط أنظار للناس أجمع فأصبح بنظرهم روبن هود العصر الحديث"[15].

فالتهرب الضريبي هو إحدى آليات غسيل الأموال ويعرّف بأنه: "هو قيام المكلّف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة والمترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة (الاستهلاك أو الاستيراد مثلاً)، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون وتنطوي على الغش والخداع وسوء النية"[16].

ومن الأساليب التي أدّت إلى زيادة انتشار غسيل الأموال: "التقدم التكنولوجي الذي ساهم في ظهور بطاقات الصرف القابلة للاستخدام في أي نوع من فروع البنوك العالمية أو من أي ماكنة آلية على مستوى العالم، مما يؤدي إلى تحويل كميات كبيرة من الأموال من بلد لآخر دون إمكانية التحري عن مصدرها، بالإضافة إلى انتشار الإنترنت وظهور الجرائم الإلكترونية"[17].

الفرع الأول: الطرق التقليدية لعمليات غسيل الأموال

1- بطاقات الإئتمان:"وهي البطاقات التي يتم إصدارها إما عن طريق البنوك التي قد تشارك في عضوية إصدارها كافة البنوك على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل الماستر كارد، أو الفيزا، وقد تصدر البطاقة عن مؤسسة مالية واحدة؛ بحيث يتم الإشراف على عمليات الإصدار والتسوية مع التجار من قبل المؤسسات المصدرة، ومن البطاقات American Express، حيث يتم إصدار هذه البطاقات للعملاء للتعامل بها بدلاً من حمل النقود. ويستطيع حامل البطاقة أن يقوم بشراء البضائع من خلال استخدام بطاقة الائتمان فتتحول فواتير تلك البضائع إلى مركز إصدار البطاقات الرئيسي، والقيمة يتم سدادها من الفرع الذي تمت في بلده العملية، وبعد ذلك يتم طلب القيمة من حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع هذه البضائع التي سيقوم بشرائها بالبطاقة الائتمانية ويحصل على الثمن دون مروره بقنوات وقيود التحويلات"[18].

---

[15] Al Capone. https://worldhistoryproject.org/topics/al-capone.

[16] موسوعة الجزيرة.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/17/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%87.

[17] خميسي، ابن رجم وآخرون، الفساد المالي والإداري - مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها - ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير - بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 6-2012/5/7، ص16.

[18] عنيزات، جريمة غسل الأموال، ص49.

"وتتمثل هذه الطريقة في إيداع أموال في حساب البطاقة بحيث يبقى الحساب دائناً، ويتمكن العميل بعد ذلك من سحب الأموال النقدية أينما وجد في العالم، ومنذ أن بدأ استخدامها عبر البنوك الإلكترونية الموجودة على شبكة الانترنت حتى كان اللصوص المتسللين في أعقابها بلا هوادة، فالبطاقات الإلكترونية تعد نقوداً إلكترونية والاستيلاء عليها يعد استيلاء على مال الغير، ومن أكثر عمليات غسيل الأموال خطورةً والتي حدثت باستخدام البطاقة الائتمانية، هي التي قام بها مجرمي غسيل الأموال في أمريكا، حيث قام المجرمين ببناء ماكنة صرف آلي مزورة استطاعوا عن طريقها معرفة الأرقام السرية للعملاء الذين استخدموها ثم قاموا بتزوير هذه البطاقات واستخدامها في السحب عن طريق المنافذ الحقيقة للسحب الآلي وبالتالي الاستيلاء على مبالغ هؤلاء العملاء، وفي الغالب بعد سحب مرتكبي جريمة غسيل الأموال من النوافذ الإلكترونية، يقومون بإيداعها في حسابات متعددة بالبنوك، ثم يقومون بتحويلها على عدة فروع في بلدان مختلفة، بحيث يتم التمويه أساساً عن مصدر هذه الأموال غير المشروعة"[19].

2- استخدام الشركات الوهمية: "ويتم أحياناً تأسيس شركات بصورة قانونية، ولكنها لا تمارس في الواقع أية نشاطات فعلية أو مشاريع، ويتم فتح حسابات باسم الشركة داخلية وخارجية وتكون بالتالي الملاذ القانوني لمحاولات عمليات غسيل الأموال، وتكون هذه الشركات منتشرة بصورة فعلية في الدول التي تفتقر إلى الرقابة المحكمة أو تمتاز بمنظومة سرية العمليات المصرفية واستقرار البيئة النقدية والسياسية أو وقوعها على خطوط التجارة العالمية وسهولة الدخول والخروج منها وسهولة الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات أو شرائها"[20].

3- شراء السلع النفيسة: "وهو قيام أصحاب الدخول غير المشروعة على شراء بعض السلع النفيسة كالذهب والماس والبلاتين والسيارات الفاخرة واللوحات النادرة كخطوة أولى، وبعدها بيع ما تم شراؤه مقابل الحصول على شيكات مصرفية بالقيمة، ثم القيام بفتح حسابات لهم بقيمة هذه الشيكات وفروعها ومراسليها بحيث يؤدي ذلك بإجراء العديد من التحويلات المصرفية بواسطة البنوك المسحوب عليها الشيكات وفروعها مما يؤدي إلى صعوبة التعرف على المصدر الحقيقي لهذه الأموال"[21].

4- "يوجد عدة طرق أخرى أيضاً وهي"[22] :

أ- إيداع مبالغ على مراحل متعددة وكانت تلك الإيداعات تشكل في مجموعها مبلغاً كبيراً.

ب- فتح حسابات لدى عدة بنوك ضمن منطقة جغرافية واحدة ثم تحويل أرصدة تلك الحسابات إلى حساب واحد ثم تحويله إلى جهة خارجية.

---

[19] سمير، آية عكاش سمير، البنوك الإلكترونية وعمليات غسيل الأموال ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة البويرة، 2012، ص11.

[20] الشرفات، المحامي طلال طلب الشرفات، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها، ص12.

[21] عنيزات، جريمة غسل الأموال، ص51.

[22] خوني، د. رابح وآخرون، دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ، 6-2012/5/7 ، ص13.

ت- من خلال الحوالات وتكون في شكل تحويل للإيداعات التي في حساب العميل إلى الخارج مباشرةً سواء على دفعة واحدة أو على عدة دفعات أو تحويلات بمبالغ متماثلة يومياً أو أسبوعياً وتكون في مجملها مبالغ كبيرة.

ث- إدخال مبالغ مالية كبيرة من الخارج للاستثمار في العملات الأجنبية أو الأوراق المالية حيثما يكون حجم الاستثمار لا يتناسب مع طبيعة الوضع المالي للعميل.

5- "خلق ديون وهمية وكذلك تحويل الأموال إلى مصارف خارجية ومن ثم الحصول عليها على شكل قروض ومن ثم عند استحقاق كل قسط من القرض قد تتاح الفرصة إلى إدخال كمية جديدة من الأموال القذرة في النظام المالي"[23].

6- "أندية القمار: إذ يحصل الغاسلون على قسائم اللعب مقابل الأموال النقدية، يتم بعدها إبدال القسائم بشيكات مسحوبة على البنوك فتظهر وكأنها أموال ناتجة من ألعاب الميسر والقمار"[24].

7- رشوة الموظفين: وبناءً على رأي الباحثة يقوم غاسلو الأموال باستغلال الموظفين من خلال إغوائهم بمبلغ كبير ألا وهو الرشوة، ويكون أضعاف الرواتب التي يتقاضونها، وبذلك يسهل عليهم إدخال أموالهم إلى المصرف لتتخذ الشكل القانوني والصفة الشرعية، ويكون من الصعب اكتشاف الجهات الرسمية لهذا العميل بسبب عدم إبلاغ البنك عنه.

الفرع الثاني: الطرق الإلكترونية لعمليات غسيل الأموال

مع ازدياد التطور التكنولوجي يوماً بعد يوم ومع سهولة استخدام الانترنت وعدم وجود الرقابة الكافية على بعض المواقع، أصبحت عمليات غسيل الأموال أكثر شيوعاً على شبكة الانترنت من خلال استخدام بعض التقنيات الحديثة والدقيقة والسريعة منها العملات الإلكترونية والألعاب، وسأقوم بتوضيح ذلك.

1- العملة الإلكترونية "بيتكوين"

هي عبارة عن عملة انتشرت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية حيث ترتفع أسعارها بسرعة كبيرة، فأصبحت عبارة عن حلم للكثير من الناس الراغبين في الثراء السريع، والساعيين وراء غسيل الأموال بعيداً عن الرقابة القانونية للعملات الرقمية على الإنترنت المظلم، وبدايةً سأقوم بتعريفها ومن ثم علاقتها بغسيل الأموال.

"البيتكوين هي عبارة عن عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالياً كالدولار واليورو، ولكن مع عدة فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها. كما أن البيتكوين يختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية أو بنك مركزي يقف خلف إصدارها. فالتعامل مع عملة افتراضية يصدرها

[23] الدروبي، محمد سهيل الدروبي، جرائم غسيل الأموال ومكافحتها، موسوعة الاقتصاد الإسلامي،2010، ص16.

[24] مبارك، د.بلالطة وآخرون، تأثير ظاهرة غسيل الأموال على مصادر تمويل اقتصاديات البلدان النامية - الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - ، جامعة محمد خيضر – كلية العلوم الاقتصادية - ، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، 21-2006/11/22، ص11.

أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامها في عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم"[25].

"حيث تتم عملية غسل الأموال من خلال البيتكوين بأنه يتم فتح حساب بيتكوين عند مؤسسة تقوم بإرسال النقود مثل شركة Western Union، ومن ثم يتم إرسال النقود إلى حساب العميل ثم يكون هناك الصراف يقوم بتحويل بين العملات مثلاً من الدولارات إلى البيتكوين على الإنترنت ومن ثم إدخالهم إلى حساب العميل. وفي حالة أراد العميل إرسال النقود إلى مكان آخر ويريد تمويه العملية في هذه الحالة يوجد شخص آخر يقوم بالإرسال إلى حسابه البيتكوين ويرسلهم مقابل نشاط اقتصادي للتمويه والتغطية على تبييض الأموال، وعند استلام الشخص الآخر البيتكوين من العميل الأول يقوم بعمل العملية بالعكس أي يقوم بتحويل البيتكوين إلى دولارات من خلال الصراف ومن ثم يقوم بتحويلهم إلى حسابه بالبنك"[26].

2- الألعاب عبر الإنترنت

"أصبحت الألعاب عبر الإنترنت أحد الوسائل المتبعة في غسيل الأموال، فيقوم المحتالون بإيداع مبالغ كبيرة من الأموال ومحاولة سحب الأموال إلى حساب آخر. تتيح الألعاب الإلكترونية للأشخاص التعامل بمبالغ صغيرة نسبياً لكل حساب، لذلك تحتاج عمليات غسيل الأموال الكثير من الوقت لنقل كمية كبيرة من الأموال"[27].

3- بنوك الإنترنت

حيث ترى الباحثة أن بنوك الإنترنت:

هي عبارة عن بنوك يتم إنشائها من قبل أي فرد أو مؤسسة أو حتى مصرف على الإنترنت، يتم من خلال هذا البنك تقديم كافة الخدمات والنشاطات المصرفية الإلكترونية مثل فتح الحسابات أو التحويلات أو دفع الالتزامات، وتكون هذه البنوك بعيدة عن الجهات الرقابية والرسمية المسؤولة عن عمليات غسيل الأموال.

حيث تتم عملية غسيل الأموال باستخدام بنوك الإنترنت من خلال ثلاثة مراحل تمر بها العملية وقد ذكرتها سابقاً وأيضاً تتكرر هذه المراحل في الأساليب الإلكترونية أيضاً حيث أنه يتم أولاً إدخال الأموال غير الشرعية على البنك الإلكتروني من خلال عمليات التداول(البيع والشراء) الإلكتروني وبذلك يتم تحويل النقود إلى مشتريات، ومن ثم يتم التمويه للعملية من خلال تكرار العمليات المالية الإلكترونية، ومن ثم دمج الأموال غير الشرعية بالاقتصاد الإلكتروني لإضفاء الصفة القانونية والشرعية عليه.

---

[25] صلاح، د. عبد الفتاح صلاح، البيتكوين Bitcoin عملة إلكترونية مشفرة قد تسبب أزمة اقتصادية عالمية جديدة، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2014/3/12.

[26] مقابلة شخصية، جاسم عجاقة، بروفيسور. https://www.youtube.com/watch?v=Skr_Ak_NRQI.

[27] محمد، د. أمل خيري أمين محمد، غسيل الأموال الرقمي عبر ألعاب الفيديو، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،العدد83، 2019، ص58.

ومن خلال قراصنة الحاسوب يتم التوصل إلى المعلومات الشخصية للعملاء والأرقام السرية لبطاقات الإئتمان وبذلك يسهل الدخول على حسابات العملاء واختراقها وسرقتها، ويكون ذلك عن طريق بعث فيروسات للتلاعب في معلومات العملاء أو إتلافها ومن ثم استخدامها في سرقة الحسابات، وهذه إحدى طرق غسيل الأموال.

4- البطاقات الذكية: "تكمن خطورة استخدام هذا الكارت الذكي بأن له خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزونة على القرص الخاص به، ثم يمكن بسهولة نقل هذه الأموال إلكترونياً على بطاقات أخرى بدون تدخل أي بنك من البنوك وبهذا يكون هذا الكارت بمنأى عن تدخل إشراف أو مراقبة أي جهة وهي بذلك تكون قد وفرت لغاسلي الأموال الأساليب المحكمة للقيام بعملياتهم المشبوهة"[28].

[28] عشيش، سارة عشيش، البنوك الإلكترونية وظاهرة غسيل الأموال، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - ، 2015-2016، 94.

المبحث الثالث
دور الجهات الرقابية في مكافحة غسيل الأموال

المطلب الأول: آثار غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني

إنّ عمليات غسيل الأموال لها سلبيات على الاقتصاد منها تفاقم مشكلة البطالة، وأيضاً لها تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الوطني، فغسيل الأموال يعمل على التضخم الذي من خلاله يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي في الدولة، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية وزيادة الاستهلاك، فغسيل الأموال يزداد يوماً بعد يوم بسبب اشتراك بعض المؤسسات المالية العالمية والمشهورة فيه، "حيث أفاد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات عام 2009 أن الأموال القذرة تشجع على الرشوة والفساد وتمول التمرد، وفي بعض الأحيان الأعمال الإرهابية كما تزعزع استقرار المشاريع القانونية والاستثمار الأجنبي والتنمية، وقال المدير التنفيذي للبرنامج يوري فيدوتوف: إن تتبع تدفق الأموال غير المشروعة والناجمة عن تجارة المخدرات والجريمة المنظمة وتحليل كيفية غسيلها عبر الأنظمة المالية العالمية ما زال من المهام الشاقة؛ حيث تمثل كل العوائد الإجرامية باستثناء التهرب الضريبي، نحو 2.1 تريليون دولار أو 3.6% من الناتج الإجمالي عام 2009"[29].

"وبالرغم من إنفاق دول العالم ما يزيد على 8 مليارات دولار سنوياً على مكافحة غسيل الأموال، إلا أنها فشلت في ذلك، فأصبحت عمليات غسيل الأموال من أخطر العمليات التي تهدد الاقتصاد العالمي، حيث قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات في عام 2017 قيمة عمليات غسيل الأموال على مستوى العالم بنسبة تتراوح سنوياً ما بين 2و5% من حجم الناتج العالمي الإجمالي، وقدّر نحو 2 تريليون دولار"[30].

أولاً: "تقود عمليات غسل الأموال إلى الركود الاقتصادي؛ فيؤدي تهريب الأموال إلى الخارج لغسلها، وأيضاً استخدام الأموال المغسولة في تنفيذ صفقات استثمارية غير منتجة، من خلال تجميدها بشراء مقتنيات مشهورة بمبالغ طائلة، كاللوحات الزيتية، أو شراء التحف والأحجار الكريمة باهظة الثمن، إلى إضعاف وتراجع القدرات المالية المتاحة لتنفيذ مشاريع وطنية منتجة، مما يؤدي إلى الكساد والركود الاقتصادي المستمر مع استمرار عمليات غسل الأموال"[31].

ثانياً: "تقود عمليات غسل الأموال إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية؛ فيؤدي تراجع معدل الادخارات المحلية إلى لجوء الدول إلى الاقتراض من مؤسسات وحكومات دولية، مما يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني

---

[29] أخبار الأمم المتحدة، 2011. https://news.un.org/ar/story/2011/10/150342.
[30] ياسين، حنين ياسين، "غسل الأموال".. مليارات قذرة تستنزف العالم، الخليج أونلاين، 2019.
[31] القضاه، عوض عبدالله القضاه، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص42.

وعجزاً في ميزان المدفوعات، بسبب الالتزام بسداد أقساط الديون والدفعات التي يتم الالتزام بتسديدها"[32].

ثالثاً: "تؤثر عمليات غسل الأموال على انخفاض قيمة سعر صرف العملة الوطنية؛ وتؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بغرض تحويلها للإيداع في بنوك خارج البلاد أو استثمارها هناك، وبالمقابل يتم زيادة العرض للعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية تماشياً مع سوق العرض والطلب، وضعف قوتها الشرائية، واضطراب الأسعار، وزعزعة الثقة بقيمة العملة الوطنية محلياً وإقليمياً، والمضاربة على العملات الأجنبية، وظهور السوق غير المشروعة لصرف العملة"[33].

رابعاً: "تأثر الاستهلاك: نجد أن التصرفات الإستهلاكية وأنماط الإنفاق بالنسبة لعصابات غسيل الأموال تتسم بالسفه والتبذير، فمثل هؤلاء لم يبذلوا أي جهد في سبيل الحصول على دخلهم ومن ثم فلا يقدرونه حق قدره وبالتالي لا يحرصون على تحقيق التعادل بين المنفعة الحدية للأموال والمنفعة الحدية للسلع والخدمات المستهلكة"[34].
وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن زيادة الاستهلاك يعمل على تقليل الإنتاجية في بلد ما، لأن غسيل الأموال يعمل على تخفيض الإدخار والاستثمار في البلد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية كما سبق ذكره.

خامساً: "إن غسيل الأموال وما يرتبط به من التهرب من سداد الضرائب يمكن أن يؤثر بمعدل التضخم؛ إذ إن التهرب الضريبي ولا سيما من الضرائب المباشرة يؤدي إلى نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة مما يدفع الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة التي يظهر أثرها في زيادة المستوى العام للأسعار الذي يترتب عليه ارتفاع في معدلات التضخم"[35].

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار وبالتالي هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، حيث أن ارتفاع الأسعار يكون بسبب زيادة كمية النقد دون أن يقابلها إنتاجية، وهذا مرتبط بغسيل الأموال لأن غسيل الأموال يجني أرباحاً طائلة دون إنتاجية وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وهي عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من خلال كمية محددة من النقود، وبالنهاية يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين غسيل الأموال والتضخم فكلما زادت عمليات غسيل الأموال زاد التضخم.

---

[32] القضاه، عوض عبدالله القضاه، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص42.

[33] القضاه، عوض عبدالله القضاه، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص43.

[34] عشيش، سارة عشيش، البنوك الإلكترونية وظاهرة غسيل الأموال، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - ،2015 -2016، ص64.

[35] مرجع سابق.

سادساً: "معدل البطالة: لا يمكن الفصل بين عمليات غسل الأموال ومعدلات البطالة، حيث أن هروب الأموال من البلاد عبر القنوات المصرفية أو توجيهها نحو الاكتناز في صورة اقتناء الذهب أو التحف الفنية النادرة أو توجيهها إلى الإنفاق على السلع الترفيهية وغيرها؛ يعني تعطيل جزء من الدخل القومي عن الاتجاه للاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للمواطنين حتى يمكن تخفيض حجم البطالة. كما أن جانباً هاماً من الأموال التي يتم غسلها في الخارج إنما هي دخول ناتجة عن الفساد السياسي والذي يؤدي إلى تسرب جزء كبير من المنح والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية إلى جيوب المفسدين بدلاً من أن توجه إلى الاستثمار المنتج الذي يساعد على زيادة التوظيف وتخفيض البطالة"[36].

[36] عبد الرحمن، حامد عبداللطيف عبد الرحمن، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير، كلية تدريب الضباط - الأكاديمية الملكية للشرطة - ، مملكة البحرين، 2012، ص28.

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال

البنك المركزي هو عبارة عن المؤسسة المالية الرئيسية المسؤولة عن كافة الأنظمة المصرفية في دولةٍ ما، حيث يعد البنك المصرفي المسؤول عن الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والسيطرة على التضخم وغيرها من الذبذبات الاقتصادية، وإلى جانب ذلك هو المسؤول عن مكافحة غسيل الأموال ووضع القوانين والأهداف الرئيسية لمكافحته؛ لأنه يعتبر الجهة الوحيدة والرسمية المسؤولة عن المحافظة على الأموال.

والمملكة الأردنية الهاشمية كغيرها من الدول تأثرت في عمليات غسيل الأموال، "حيث أن الظروف السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقدين الآخرين لاسيما قيام الحرب العراقية الأمريكية التي نتج عنها انهيار النظام السياسي في العراق وغياب الأمن والقانون، وأيضاً الحرب الإسرائيلية اللبنانية التي حدثت في عام 2006، وهذه الحروب أدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الدول المجاورة وخصوصاً الأردن؛ حيث كان السبب في ذلك أن الأردن دولة تنعم بالأمن والسلام بالإضافة إلى الأنظمة التي تكفل حرية الأشخاص والأموال. أما العوامل الاقتصادية ومنها ظهور تحرير التجارة العالمية وإلغاء الجمارك بين الدول، وحسب اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تعتبر الأردن طرفاً فيها ساعدت على انسياب السلع والخدمات بين الدول بسهولة، بالإضافة إلى عودة رؤوس الأموال من الخارج؛ والسبب الرئيسي كان أحداث سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية،حيث تم التشديد على الدول النامية مما أدى إلى إعادة رؤوس الأموال إلى هذه الدول وتفشي جريمة غسيل الأموال؛ بسبب عدم معرفة مصدر هذه الأموال"[37].

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن العالم أصبح قرية صغيرة بسبب التطور التكنولوجي والسرعة في وسائل الاتصالات، ولذلك فقد أصدرت الحكومة الأردنية بعض الأنظمة والتشريعات والقوانين التي تنص على مكافحة جريمة غسيل الأموال، ومن هذه القوانين:

قانون مكافحة غسل الأموال رقم (46) لسنة 2007 وتعديلاته[38]:

وتنص المادة رقم (5) على أنه يتم تشكيل لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية كل من:

أ- نائب محافظ البنك المركزي الذي يسميه المحافظ- نائباً لرئيس اللجنة.
ب- أمين عام وزارة العدل.
ت- أمين عام وزارة الداخلية.
ث- أمين عام وزارة المالية.
ج- أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية.
ح- مدير عام هيئة التأمين.
خ- مراقب عام الشركات.

---

[37] عنيزات، جريمة غسل الأموال، ص72-73.

[38] البنك المركزي الأردني، التشريعات المالية، القوانين، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007 وتعديلاته. http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/f84abe34-b5f9-4a9f-b2e2-459ded446c36.pdf.

د- مفوض من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية يسميه رئيس مجلس المفوضين.
ذ- رئيس الوحدة.

وفي المادة رقم (6) تم ذكر مهام وصلاحيات اللجنة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك ما يلي:

أ- رسم السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع الخطط اللزمة لتنفيذها.
ب- المتابعة مع الجهات المختصة لغايات تنفيذ الالتزامات الواردة في القرارات الدولية ذات الصلة والواجبة النفاذ.
ت- المشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالسياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
ث- دراسة التقارير السنوية المقدمة من الوحدة عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
ج- الموافقة على الموازنة السنوية المقترحة للوحدة من رئيسها وإقرارها.
ح- دراسة مشروعات القوانين والأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون المعدة من الوحدة ورفعها إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأنها.
خ- دراسة التعليمات والإرشادات الواجب على الجهات الرقابية والإشرافية إصدارها وفقاً لأحكام هذا القانون.

وتنص المادة رقم (8) من هذا القانون على: تقوم الوحدة في حال توافر معلومات تتعلق بوجود عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب بإعداد تقرير يرفق به المعلومات والبيانات والوثائق والمستندات ويتولى رئيس الوحدة إحالته إلى المدعي العام المختص لإجراء التحقيق فيها، وللمدعي العام بناءً على طلب رئيس الوحدة التحفظ على الأموال محل العملية المشتبه بها أو تعقبها مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية.

وتنص المادة رقم (14) من هذه القانون على:

أ- بذل العناية الواجبة للتعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطه والغاية من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي من العلاقة القائمة بين هذه الجهات والعميل، إن وجد، والتحقق من كل ذلك والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة مع عملائها بأي وسيلة من الوسائل المحددة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة وتسجيل البيانات المتعلقة بذلك والاحتفاظ بها وفقاً لأحكام البند (6) من هذه الفقرة.
ب- عدم التعامل مع مجهولي الهوية أو ذوي الأسماء الصورية أو الوهمية سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.
ت- إخطار الوحدة فوراً عن أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب سواء تمت هذه العملية أم لم تتم وذلك بالوسيلة أو النموذج المعتمدين من الوحدة، على أن تحتفظ بصورة عن الإخطار والوثائق والمستندات والبيانات والمعلومات المتعلقة به لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو لحين صدور حكم قضائي قطعي بشأن هذه العملية أيهما أطول.

ث- التقيد بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الوحدة أو الجهات الإشرافية والرقابية المختصة.

ج- بذل عناية خاصة لفئات العملاء أو علاقات العمل أو العمليات مرتفعة المخاطر ووضع الإجراءات الخاصة بها بما في ذلك:

- نظم إدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب متضمنة تصنيف العملاء إلى فئات وفقاً لدرجات المخاطر مع وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر بما يتناسب مع تلك الدرجات، على أن تتم مراجعة هذا التصنيف دورياً أو في حال حدوث تغييرات تستدعي ذلك.
- سياسات وتدابير منع استغلال التكنولوجيا الحديثة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ح- مسك سجلات ومستندات لقيد ما تجريه من عمليات مالية محلية أو دولية بحيث تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات مع الاحتفاظ بهذه السجلات والوثائق والمستندات والبيانات والمعلومات بما في ذلك سجلات بيانات التعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إنجاز المعاملة أو تاريخ انتهاء علاقة العمل حسب مقتضى الحال، وتحديث هذه البيانات بصفة دورية ويجوز الاحتفظ بالصور المصغرة (الميكروفيلم) أو غيرها من الوسائل الإلكترونية الحديثة ويكون لها حجية الأصل في الإثبات شريطة إعدادها وحفظها واسترجاعها وفقاً للأسس المحددة بمقتضى التعليمات الصادرة عن رئيس الوحدة لهذه الغاية.

وحسب المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) وحسب بند التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية فإنه "ينبغي على الدول أن تتأكد من أن المؤسسات المالية تخضع لتنظيم ورقابة كافيين، وأنها تطبق توصيات مجموعة العمل المالي بفعالية. وينبغي على السلطات المختصة أو جهات الرقابة المالية أن تتخذ التدابير القانونية أو الرقابية اللازمة لمنع المجرمين أو من يرتبطون بهم من حيازة حصة كبيرة أو مسيطرة من أي مؤسسة مالية، أو أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين من تلك الحصة، أو أن يضطلعوا بوظيفة إدارية في المؤسسات المالية. وينبغي على الدول أن لا تسمح بتأسيس البنوك الصورية أو قبول استمرار عملها. وبالنسبة للمؤسسات المالية الخاضعة للمبادئ الأساسية، فإن التدابير التنظيمية والرقابية المطبقة لأغراض تحوطية، والتي تكون ذات صلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب أيضاً، يجب أن تطبق بطريقة مشابهة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يشمل هذا تطبيق رقابة موحدة على مستوى المجموعة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"[39].

[39] المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح - توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) - 2012، https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-Arabic.pdf.

وأخيراً وحسب سياسة البنك المركزي الأردني الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "فإن هناك مبادئ إرشادية حيث يتم تطبيق سياسة البنك المركزي الأردني للرقابة على عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لمجموعة من المبادئ الإرشادية الأساسية وبما يسهم في تحقيق الثبات والنزاهة في تطبيق منهج الرقابة على عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المبني على المخاطر: حيث يعتبر المنهج جزء أساسي من الإطار الرقابي لسياسة البنك المركزي الأردني لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد قام البنك المركزي الأردني بتبني هذه المنهجية بهدف ضمان التوزيع الفعال والأكثر كفاءة للموارد المتاحة ضمن الأنشطة الرقابية الميدانية والمكتبية لديه، حيث أن هذا المنهج سوف يسهل عملية تقييم المخاطر للبنوك والمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني التي تكتنف أنشطتها وعملياتها (العملاء، المنتجات والخدمات)، إضافة إلى تسهيل عملية تقييم جودة وفعالية الضوابط المفعلة لتخفيف المخاطر والتحقق من أنها متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات بالخصوص، وبما يؤدي إلى التركيز على مواطن المخاطر التي قد يأتي منها ضرر على المؤسسات المالية وبالتالي وضع الضوابط اللازمة للحد منها"[40].

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية في متابعة غسيل الأموال (إدارة الامتثال)

إدارة الامتثال هي عبارة عن قسم من إدارة المخاطر المنبثق من مجلس الإدارة لكل بنك إسلامي، حيث تكون هذه الإدارة مسؤولة عن مراقبة وضبط المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والنصائح إلى المصارف حول قوانين الامتثال.

ومن أهداف ومهام دائرة الامتثال ما يلي[41]:

1- الأهداف:

أ- التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لمناقشتها، والتوصية برفعها للمجلس للتأكد من مدى الامتثال في البنك.

ب- تتمثل مخاطر عدم الامتثال في العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

---

[40] البنك المركزي الأردني، سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سياسة البنك المركزي الأردني الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2018.
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/June/AML_%20CFT_Policy.pdf.

[41] البنك الإسلامي الأردني، دليل الحاكمية المؤسسية، ص41.
http://ftp.jordanislamicbank.com/sites/default/files/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf.

2- المهام

أ- تقديم النصح للإدارة التنفيذية العليا حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

ب- تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال، وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص قبل وضع دليل للامتثال يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات البنك وتنظيمه الداخلي، ودليل إرشادات الممارسات العملية وميثاق السلوك المهني.

وترى الباحثة أنه يجب اتخاذ التدابير والعناية الواجبة تجاه العملاء في البنوك، حيث يجب التعرف على هوية العميل ومعرفة مصادر أمواله، وتحديث بيانات العميل بشكل مستمر وخصوصاً العملاء الذين يتعاملون مع البنك بشكل دائم، وعند حصول أي شك من قِبل الموظف تجاه أي عميل يجب إبلاغ الجهات الرسمية والمعنية مباشرةً بذلك حتى تقوم بالتحقيق في أمره.

حيث تتوقف المخاطر التي تواجهها أي مؤسسة مصرفية على عدة عوامل منها[42]:

1- مخاطر العملاء ومنها:

أ- الموقع الجغرافي: حيث يتم قياس المخاطر حسب المنطقة أو الدولة التي يقيم فيها العملاء، وما هي مواقع الشركات التي يتعامل معها العملاء، فبعضها قد يقع في دول ذات مخاطر عالية في غسيل الأموال.

فمن الممكن أن تنظر الجهات الرسمية والمسؤولة عن مكافحة غسيل الأموال إلى سمعة الدول المعنية، فبعض الدول قد يكون فيها مستويات عالية من الفساد الإدارة سواء في القطاع العام أو الخاص، وبعض الدول قد يكون من المعروف عنها أنها دول يتم فيها إنتاج المخدرات أو وقوعها في مناطق مرور المخدرات، ويمكن معرفة هذه الدول من خلال وزارة الخارجية الأمريكية لأنها تصدر تقريراً سنوياً "للاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات" حيث تصنف فيه أكثر من 100 دولة حسب ضوابط مكافحة غسيل الأموال.

حيث يمكن تصنيف الدول حسب الآتي:

- مناطق محظورة حيث أنه لن يكون أية تعاملات معها.
- مخاطر مرتفعة أو متوسطة إلى مرتفعة حيث تكون المعاملات غير محظورة بالضرورة، ولكن يتعين على الشركة إجراء فحص دقيق للمستندات ومراقبة عالية المستوى للمعاملات.
- مخاطر منخفضة أو متوسطة إلى منخفضة حيث أنه لا يوجد مصاعب في هذه المناطق وتسري عليها قواعد الأعمال المعتادة.

[42] برنامج الالتزام الرقابي لمكافحة غسيل الأموال، الفصل 4، ص165-168.
http://files.acams.org/pdfs/Arabic_Study_Guide/Chapter_4.pdf.

ب- نوع النشاط: حيث يتناول هذا العامل الشركات المختلفة سواء أفراد أو شركات خاصة أو مؤسسات مالية أو غيرها ممن ترغب بإقامة علاقة مع البنك، حيث أنه يجب معرفة شركات تحويل الأموال، ووكالات السفر، ولمن تقوم ببيع المنتجات، وغيرها. حيث أنه يجب تحليل كافة المعلومات عن أي شركة تتقدم إلى البنك، حيث أنه إذا كانت شركة غير مدرجة وغير مسجلة بالسجلات الرسمية فتكون درجة المخاطر فيها عالية لأنه لا تتوافر معلومات كافية عنها على خلاف شركة كبرى معروفة ووتوافر كافة المعلومات عنها فإنه يسهل فحص مستنداتها.

ت- الهياكل القانونية وهياكل الصفقات: وتكون المخاطر مرتفعة أكثر إذا كان غاسل الأموال يختبئ وراء كيانات اعتبارية مثل الجمعيات الخيرية حيث يصعب فيها تحديد هوية المالك المستفيد من الأموال.

2- مخاطر المنتجات والخدمات: حيث يتم تقييم المخاطر في مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة ومعرفتها، وذلك لمعرفة كيفية استخدامها في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. ويتم احتساب تصنيف المخاطر بناء على نوع المنتج الذي يرغب به العميل باستخدام عدد من العوامل المرتبطة بالمنتج، ومدى إمكانية استخدام المنتج في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. فمثلاً إذا رغب عميل ما بفتح حساب شيكات لدى البنك فإنه لن يحصل على الكثير من المعلومات وبالتالي تكون المخاطرة عالية، أما إذا كان العميل يرغب بتمويل من البنك الإسلامي سواء مرابحة أو إجارة أو غيرها من عقود التمويل فإن البنك يحصل على معلومات أكثر وبالتالي تكون المخاطرة منخفضة.

وأخيراً سأتحدث عن شركة ICM[43]:

"التي تهدف إلى حظر وكشف ومتابعة ومكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتعهد بالامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة وأن تولي العناية التامة بذلك وعدم المساواة مع أي من الأنشطة غير القانونية".

"ويتمثل الغرض من سياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة مكافحة تمويل الإرهاب وسياسة اعرف عميلك في توفير التوجيه بشأن الإجراءات التي تتبعها الشركة في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وسياسة اعرف عميلك من أجل تحقيق الامتثال الكامل للتشريعات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

[43] سياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك، ICM.com.
https://www.icm.com/ar/pages/AML_KYC_policy.

وتنص أحكام القوانين التي تعتمدها الشركة على الإجراءات والعمليات التي تضمن الامتثال للقوانين المعمول بها فيما يتعلق بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على:

1- تصنيف العميل: حيث يتم تصنيف العملاء حسب المخاطر الخاصة بهم إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- عملاء منخفضي المخاطر: وتعتبر الأنواع التالية من العملاء ذوي مستوى مخاطر منخفض:
- المؤسسات الإئتمانية أو المالية الموجودة في بلد آخر تفرض متطلبات أعلى أو مساوية لتلك المتطلبات المحددة من قِبل الأشخاص الموكل إليهم عملية التنظيم بالشركة.
- الشركات المدرجة في البورصة والتي يتم تداول أسهمها في سوق منظمة في دول أخرى تخضع لشروط الكشف بما يتماشى مع مشروعات المجتمع.

ب- العملاء ذو معدل المخاطر الطبيعي: وهم جميع العملاء الذين لا يندرجون تحت فئة المخاطر العالية أو المنخفضة، يعتبرون ضمن العملاء ذو مستوى المخاطر الطبيعي.

ت- العملاء ذوي المخاطر العالية: ويتم تصنيفهم حسب الظروف الآتية:
- عدم التعرف عليهم وجهاً لوجه.
- الألعاب الإلكترونية والمقامرة عبر الإنترنت.
- العملاء من الدول التي لا تطبق توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال (FATF).
- العملاء الذين تنطوي طبيعتهم على مخاطر أعلى لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- تحديد هوية العميل: ويتم تطبيق هذا الإجراء في الحالات التالية:

أ- إقامة علاقة تجارية.

ب- إذا اشتُبه في غسل أموال أو تمويل إرهاب، بغض النظر عن مبلغ المعاملة.

ت- إذا تبين شكوك حول مدى كفاية بيانات تعريف العميل.

ث- رفض العميل أو عدم تقديمه البيانات والمعلومات اللازمة للتحقق من هويته وتكوين صورته الاقتصادية دون مبرر كافٍ.

ج- حتى لا يتوقف سير العمل الاعتيادي، إذا دعت الضرورة لذلك، ومتى كان الخطر محدوداً من حدوث غسل الأموال أو تمويل الإرهاب يجوز إتمام التحقق من هوية العميل خلال فترة إقامة علاقة العمل، على أن يتم إكمال تلك الإجراءات في أقرب وقت ممكن.

ح- يتعين مراجعة السجلات الموجودة بصفة دورية، بما يضمن استمرار تحديث الوثائق أو البيانات أو المعلومات.

خ- يتعين إجراء مراجعة، مرتين في السنة على الأقل، وإعداد مذكرة تشمل تلخيص نتائج المراجعة، والاحتفاظ بها في ملف العميل.

د- بالنسبة للأشخاص الاعتباريين:

- يجب اتخاذ تدابير كافية تستند إلى المخاطر لفهم الملكية وهيكل إدارة العميل.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالغرض والطبيعة المبتغاة من طبيعة النشاط التجاري.
- إجراء مراقبة مستمرة لعلاقة العمل، تنطوي على التدقيق في المعاملات التي تتم طوال فترة العلاقة.

المطلب الرابع: التشريعات القانونية في الأردن لمرتكبي غسيل الأموال

إن جريمة غسل الأموال من الجرائم الدولية الخطيرة والمنظمة، فهي من الجرائم التي تؤثر على الاقتصاد المحلي لأي دولة وكان من أهمها التضخم الذي يؤثر بشكل كبير على أسعار الخدمات والمنتجات والذي يقابله عدم الإنتاجية كما ذكرت سابقاً، وأيضاً له آثار اجتماعية فهو يتيح فرصة للشباب العاطلين عن العمل الدخول في عمليات غسيل الأموال وبالتالي زيادة الجريمة بالدولة؛ والسبب في ذلك أنهم يحصلون على كمية كبيرة من الأموال في مدة قصيرة، وله آثار سياسية، حيث يعمل على انتشار الفساد الإداري في الدول من خلال استغلال المناصب الإدارية للتوصل إلى مبتغاهم وهذا يؤدي إلى الإضرار بسمعة الدولة أمام المنظمات والهيئات الدولية التي تقوم بإقراضها، وهذا يؤثر على المصلحة العامة للدول، فلذلك تم إصدار بعض القوانين والعقوبات من قِبل الحكومة الأردنية لمن يقوم بارتكاب هذه الجريمة، وفي هذا المبحث سأتناول بعض من هذه العقوبات.

حيث تنص المادة رقم (24) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007 وتعديلاته على ما يلي[44]:

1- ويتضمن:
أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مثل الأموال محل الجريمة كل من ارتكب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت الأموال متحصلة عن جنحة.
ب- يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مثل الأموال محل الجريمة كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت الأموال متحصلة عن جناية.
ت- يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار مع مصادرة الأموال وجميع الوسائط المستخدمة في الجريمة كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في هذا القانون.
2- يعاقب الشريك والمتدخل والمحرض بالعقوبة ذاتها المقررة للفاعل الأصلي.
3- وفي جميع الأحوال تضاعف العقوبة في حال التكرار.

[44] البنك المركزي الأردني، التشريعات المالية، القوانين، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007 وتعديلاته. http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/f84abe34-b5f9-4a9f-b2e2-459ded446c36.pdf.

وتنص المادة رقم (26) من نفس القانون على ما يلي:

1- بالإضافة إلى ما ورد في المادة رقم (24) من هذا القانون، يحكم في جميع الأحوال بالمصادرة العينية للمتحصلات أو أموال تعادلها في القيمة في حال تعذر ضبطها أو التنفيذ عليها أو في حال التصرف فيه إلى الغير حسن النية.
2- إذا اختلطت المتحصلات بممتلكات اكتسبت من مصادر مشروعة فإن هذه الممتلكات تخضع للمصادرة المنصوص عليها في هذه المادة في حدود القيمة المقدرة للمتحصلات وثمارها.

ونصت الفقرة الأولى من المادة رقم (30) من نفس القانون على التالي:

كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضى أي منها لم ينص القانون على عقوبة خاصة لها، يغرم مرتكبها بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة، وإذا تكررت المخالفة لأكثر من مرتين تضاعف الغرامة في حدها الأعلى.

وتنص المادة رقم (32) من نفس القانون على أنه:

إذا تعدد مرتكبو جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وبادر أحدهم بتبليغ أي من الجهات المختصة عن أي من الجرائم المرتكبة خلافاً أحكام هذا القانون قبل علم هذه الجهات بها أو أدى إبلاغه بعد العلم بالجريمة إلى ضبط مرتكبي هذه الجرائم أو الأموال محل الجريمة، فللمحكمة إعفاؤه من العقوبة المقررة بهذا القانون.

وبناءً على ذلك ترى الباحثة أن للمصرف دور في المحافظة على سرية ومعلومات العملاء، ومدى بناء الثقة معهم حيث أنه من الممكن أن يتم إفشاء أسرار العملاء من قِبل موظفي البنك، وهذا يعتبر تعدي على الحرية الشخصية للعملاء.

حيث أنه حسب قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، وبموجب المادة رقم (158) فإنه[45]:

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو أي موظف يعمل فيها أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو

[45] قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته. http://www.undp-aciac.org/publications/ac/legalcompendium/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A.F%D9%86%D9%8A.pdf.

قيامه بأي عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة، ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها. ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبرام رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من هذه المسؤولية.

ونصت الفقرة الأولى من المادة رقم (19) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته على أنه[46]:

لا يجوز للمحافظ أو نائب المحافظ أو العضو أن يفشي لأي شخص غير مفوض أيّة معلومات سرية يحصل عليها بحكم عمله في البنك المركزي إلا إذا تم ذلك خلال القيام بواجباته وإذا طلب إليه ذكرها في المحكمة وفق أحكام القانون.

[46] البنك المركزي الأردني، التشريعات المالية، القوانين، قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته. http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/1b65df0f-9d46-4b50-9691-9a5409a5bcde.pdf.

الخاتمة

وأخيراً، وبعد أن أنهيت البحث، سأستعرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها ويليها التوصيات، على النحو الآتي:

النتائج

1- التوصل إلى مفهوم غسيل الأموال بشكل واسع، والتعرف على سبب تسميته الذي كان مجهولاً للكثيرين.
2- التوصل إلى أن غسيل الأموال يمر بثلاثة مراحل رئيسية، وأهمها كانت المرحلة الأولى.
3- التعرف على طرق غسيل الأموال، وأنه مع التطور التكنولوجي الذي يُكتشف يوماً بعد يوم، يؤدي إلى اكتشاف طرق جديدة ومعقدة لتحويل الأموال القذرة إلى أموال شرعية وقانونية.
4- غسيل الأموال يلعب دوراً فعالاً في التأثير على الاقتصاد الوطني بشكل سلبي، حيث يؤدي إلى زيادة التضخم بشكل كبير وتفاقم مشكلة البطالة.
5- التوصل إلى أن جهود الجهات الرسمية المسؤولة عن مكافحة غسيل الأموال في الأردن ووضع الإجراءات الصارمة والقوانين على هذه العملية، سواء كان البنك المركزي أو إدارة الامتثال الموجودة في كل بنك، كانت جهود جبّارة، بحيث أنها تنجز عملها بجد وحزم في محاربة عمليات غسل الأموال.
6- أن الجهات الرسمية المسؤولة عن مكافحة غسيل الأموال لها دور كبير في الحد من انتشار الجريمة في الأردن التي قد تسببها عملية غسيل الأموال سواء كان من خلال الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو غيرها، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد وعدم تذبذبه.

التوصيات

1- توعية الناس في الأردن عن مفهوم غسيل الأموال من خلال وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها، حيث أنه من خلال سؤالي لبعض الناس عن مفهومه تبين لي أن الكثير لا يعرفون ما هو ولكن، يعلمون اسمه كمصطلح فقط.
2- إعطاء الدورات التدريبية للموظفين في البنوك الإسلامية الأردنية، وتزويدهم بأساليب وتطورات عمليات غسيل الأموال، والتعرف على أخلاقيات العمل وقبل هذا التعرف بالأكثر على أخلاقيات الدين الإسلامي، بحيث لا يتم إغراء أي موظف على أخذ الرشوة من أي عميل يُحاول إدخال نقوده على البنك من خلاله.
3- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في بلادهم أي في العملة الوطنية بدلاً من العملة الأجنبية، لمعرفة مصادر هذه الأموال بشكل أسهل من قِبل الجهات الرسمية.

4- ضرورة التأكيد على جميع البنوك الإسلامية وغيرها، على إبلاغ الجهات الرسمية فوراً عند الشك بأي عميل لديهم وعدم التهاون معه.
5- عند توظيف أي شخص في البنوك الإسلامية يجب التأكد من أنه ذات ثقة عالية وأهل لهذه الوظيفة، وأنه يقوم بتطبيق جميع القوانين والإجراءات الصادرة من الجهات الرسمية عن هذا الموضوع بكفاءة عالية.

وفي الختام، أتمنى أن أكون قد قدمت في هذه الدراسة المتواضعة بعض المعلومات المفيدة عن غسيل الأموال، طالبة التوفيق من الله سبحانه وتعالى.

المصادر والمراجع

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، مكافحة غسيل الأموال، ترجمة شركة طلال أبو غزالة، 2007، ط2.
2. أخبار الأمم المتحدة، 2011. https://news.un.org/ar/story/2011/10/150342.
3. البنك الإسلامي الأردني، دليل الحاكمية المؤسسية. http://ftp.jordanislamicbank.com/sites/default/files/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf.
4. برنامج الالتزام الرقابي لمكافحة غسيل الأموال - الدليل الدراسي لامتحان شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسيل الأموال CAMS - ، جمعية الاختصاصيين المعتمدين في مكافحة غسيل الأموال، فلوريدا - الولايات المتحدة - ، 2007، ط4 . http://files.acams.org/pdfs/Arabic_Study_Guide/Chapter_4.pdf.
5. البنك المركزي الأردني، التشريعات المالية، القوانين، قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته. http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/1b65df0f-9d46-4b50-9691-9a5409a5bcde.pdf.
6. البنك المركزي الأردني، سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سياسة البنك المركزي الأردني الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2018. http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/June/AML_%20CFT_Policy.pdf.
7. البنك المركزي الأردني، التشريعات المالية، القوانين، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007 وتعديلاته. http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/f84abe34-b5f9-4a9f-b2e2-459ded446c36.pdf.
8. بيضون، فاديا قاسم بيضون، الرشوة وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ط1.
9. التأصيل التاريخي لظاهرة تبييض الأموال. https://maraje3.com/2009/08/%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84/.

10. جاسم عجاقة، مقابلة شخصية، بروفيسور. https://www.youtube.com/watch?v=Skr_Ak_NRQI.
11. الخضيري، محسن أحمد الخضيري، غسيل الأموال - الظاهرة، الأسباب، العلاج - ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ط1.
12. خميسي، ابن رجم وآخرون، الفساد المالي والإداري - مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها - ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير - بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 6-2012/5/7.
13. خوني، د. رابح وآخرون، دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ، 6-2012/5/7.
14. أبو داسر، عبدالله بن سعيد بن علي أبو داسر، جريمة تمويل عمليات غسل الأموال (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء - ، هـ1433.
15. الدروبي، محمد سهيل الدروبي، جرائم غسيل الأموال ومكافحتها، موسوعة الاقتصاد الإسلامي،2010.
16. سمير، آية عكاش سمير، البنوك الإلكترونية وعمليات غسيل الأموال ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة البويرة، 2012.
17. سياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك، ICM.com. https://www.icm.com/ar/pages/AML_KYC_policy.
18. الشرفات، المحامي طلال طلب الشرفات، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها.
19. شلبي، محمد مصطفى شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، دار النهضة العربية، بيروت، 1403هـ - 1983م، الطبعة الجديدة.
20. صلاح، د. عبد الفتاح صلاح، البيتكوين Bitcoin عملة إلكترونية مشفرة قد تسبب أزمة اقتصادية عالمية جديدة، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2014/3/12.
21. طاهر، د.مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، القاهرة، 2002.
22. عبد الرحمن، حامد عبداللطيف عبد الرحمن، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير، كلية تدريب الضباط - الأكاديمية الملكية للشرطة - ، مملكة البحرين، 2012.

23. عبد العظيم، د.حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء- أبعادها- آثارها- كيفية مكافحتها)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1417هـ - 1997م، ط1.
24. عبدالله، سيد حسن عبدالله، نخبة الأقوال في مكافحة غسيل الأموال - دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية - ، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010، ط1.
25. عشيش، سارة عشيش، البنوك الإلكترونية وظاهرة غسيل الأموال، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - ، 2015-2016.
26. عنيزات، د.معتصم فلاح عنيزات، جريمة غسل الأموال ودور المصارف والبنوك في الأردن اتجاهها في ظل متغيرات اتجاه العاملين فيها، السواقي العلمية، الأردن - عمان - ، 1434هـ - 2013م.
27. عيسى، أنس عبدالله هلال عيسى، دور أنظمة الامتثال الالكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
28. قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته. http://www.undp-aciac.org/publications/ac/legalcompendium/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A.pdf.
29. القضاه، عوض عبدالله القضاه، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
30. مبارك، د.بلالطة وآخرون، تأثير ظاهرة غسيل الأموال على مصادر تمويل اقتصاديات البلدان النامية - الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - ، جامعة محمد خيضر – كلية العلوم الاقتصادية - ، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، 21-2006/11/22.
31. محمد، د. أمل خيري أمين محمد، غسيل الأموال الرقمي عبر ألعاب الفيديو، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،العدد83، 2019.
32. المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح - توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) - ، 2012. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-Arabic.pdf.
33. ابن منظور، الإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المحقق: عامر أحمد حيدر، الناشر: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ، 1424هـ - 2003م، ط1.
34. موسوعة الجزيرة. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/17/

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%87.

35. ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد بن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، المكتبة الإسلامية، 2010، ط2. https://islamweb.net/ar/library/index.php?page=bookcontents&ID=234&idfrom=1033&idto=1040&flag=0&bk_no=29&ayano=0&surano=0&bookhad=0.

36. ياسين، حنين ياسين، "غسل الأموال".. مليارات قذرة تستنزف العالم، الخليج أونلاين، 2019. https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%BA%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B0%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85.

37. Al Capone. https://worldhistoryproject.org/topics/al-capone.